

بلاغ إخباري

عقدت النقابات التعليمية الأربع الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب، الهيئة الوطنية للتعليم، الفدرالية الديمقراطية للتعليم، والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي لقاءين الأول تم مع السيد وزير التربية الوطنية والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي يوم 22 يناير 2012 والثاني تم مع باقي النقابات الثلاث يوم 2 فبراير 2012 وحضره إلى جانبه كل من السيد مدير مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر، والسيدة رئيسة قسم الاتصال، والسيد رئيس مصلحة التواصل الداخلي، بمقر الوزارة باب الرواح بالرباط.

خلال هذا اللقاء الذي اتسم بالصراحة من الجانبين تتقدم النقابات التعليمية الأربع للرأي العام بملخص لأهم ما دار في اللقاءين:

- وضح السيد الوزير أنه لا بد من رد الاعتبار للمدرسة المغربية ولأسرة التربية، خاصة وأن الرأي العام - على حد تعبيره - أصبح ضد هذه الأخيرة لكونها أضحت لا تدرس وإنما تفرغت للإضرابات وللتعليم الخصوصي.
- أنه ورث قطاعا مختصا في الإضراب وأكد عدم استعداده لمناقشة أي مطلب من مطالب الأسرة التعليمية ذات الطبيعة المادية، وأقسم أن الدولة لا تتوفر على ريال واحد تمنحه لأسرة التعليم.
- إن جميع المداخلات كانت تقاطع من طرف السيد الوزير كلما أراد أحد التطرق إلى أي قضية من الملف المطلي للأسرة التعليمية معتبرا أن نتائج الحوار القطاعي والحوار الاجتماعي 26 أبريل 2011 قد تمت تليبيتها. حيث أكد رفضه الحديث بل مجرد سماع كلمة (مطالب).
- أن جميع مطالب أسرة التعليم قد أجاب عنها أمام ممثلي الشعب بالبرلمان، ملحا في نفس الوقت أن الخطاب الشعبي قد انتهى.
- طلب في - تحد سافر - أن تذهب النقابات عند مناضليها ومنخرطيه وعموم الأسرة التعليمية وتخبرهم أن الوزير الجديد قد أغلق الباب في وجه مطالبها.
- أن المنظومة التربوية في حاجة إلى الاستقرار التام، ولا أحد سيصلح أي شيء فيها لا مناهج ولا برامج ولا أي شيء وسيتم الاقتصار فقط على عقد لقاء تقييمي للمخطط الاستعجالي عند نهاية الموسم.
- أن الوزارة عاكفة على قانون أساسي سيخرج للوجود بعد موافقة كل المتدخلين في القطاع، وسيكون هناك مجلس للتربية والتكوين، سيجتمع خلال ثلاث دورات في السنة، كما سيعاد النظر في تركيبته ووظيفته وقانونه وسيكون بمثابة البرلمان المصغر للمنظومة التربوية.
- والنقابات التعليمية الأربع إذ تخبر الرأي العام التعليمي بالأجواء الجديدة وغير المسبوقة للحوار والتواصل مع السيد الوزير الجديد، المتعارضة مع روح ومضمون الدستور الجديد ومع التوجهات الجديدة لترسيخ دولة الحق والقانون والحريات ومحاربة الاستبداد واستغلال النفوذ.
- تؤكد عدم تنازلها عن دورها والتزامها في الدفاع عن مطالب الأسرة التعليمية، لأنه لا سبيل للرقى بمنظومتنا التعليمية إلا بالإنصات وامتلاك روح الاستماع والانفتاح على كل المكونات والمبادرات والنظر في مطالب أسرة التعليم المادية والمهنية.
- كما تدعو عموم فئات القطاع إلى الالتفاف حول إطاراتها النقابية المناضلة، والاستعداد لانتزاع حقوقها المهضومة - الحقوق تنزع ولا تعطى - لضمان تعليم مدرسي جيد لكافة أبناء وطننا.